

12 سبتمبر/أيلول 2018  
اللواء الركن عبد الحكيم الماوري  
وزير الداخلية  
وزارة الداخلية  
صنعاء، اليمن

الموضوع: معاملة المعتقلين

معالي الوزير الماوري،

تحية طيبة وبعد،

نراسلكم طالبيين معلومات عن الخطوات التي اتبعتها وزارة الداخلية لإطلاق سراح المعتقلين تعسفاً، ولتحسين المعاملة في مراكز الاعتقال، ولمحاسبة المسؤولين عن المعاملة السيئة. كما نطلب مساعدتكم في تسهيل زيارة "هيومن رايتس ووتش" إلى مراكز الاعتقال في صنعاء والحديدة.

وثقت هيومن رايتس ووتش مرارا اعتقالات تعسفية وسوء معاملة وإخفاءات قسرية ارتكبتها عناصر من القوات الأمنية وغيرها تحت إمرة سلطات صنعاء، بحق أفراد منذ سبتمبر/أيلول 2014. وصف معتقلون سابقون ظروف حياة سيئة في مراكز الاعتقال، تشمل قلة الطعام وعدم القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية، والتواصل المحدود أو المرفوض مع أفراد العائلة والمنظمات الدولية، وغياب إجراءات محددة للاعتراض على الاحتجاز أو للتبليغ عن المعاملة السيئة.

كما وثقت هيومن رايتس ووتش قضايا إضافية عن ادعاءات بالتعذيب والإبقاء على أشخاص اعتقلوا تعسفاً لاستعمالهم في عمليات تبادل أسرى أو ابتزاز. كما وجد فريق خبراء "مجلس الأمن" أن أفراد يعملون لدى جهاز الأمن السياسي كانوا "يستفيدون من السجناء"، ووثقوا بقاء أفراد في الاعتقال لغرض تبادل سجناء.

كما تعلمون، يُعتبر تعذيب المعتقلين المتعمد وسوء معاملتهم خلال النزاعات المسلحة جرائم حرب، كذلك الأمر بالنسبة إلى أخذ الرهائن – خطف أحدهم أو اعتقاله وتهديده بالقتل أو الأذى أو الاستمرار في احتجازه لإجبار فريق ثالث على ارتكاب أو الامتناع عن ارتكاب فعل ما كشرط لإطلاق سراح هذا الشخص أو لضمان سلامته.

بينما قد تتخذ سلطات صنعاء الخطوات المناسبة لمواجهة المخاوف الأمنية خلال النزاع المسلح، تحث هيومن رايتس ووتش السلطات على: الحفاظ على حقوق جميع المعتقلين؛ إطلاق سراح فوري لجميع المعتقلين تعسفاً، إعطاء الأولوية للفئات الأضعف، كالأطفال والمسنين والمرضى؛ وإيتاح الزيارة لأفراد العائلة والمحامين والأطباء

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية  
لما فقيه، نائبة المديرية  
إريك غولدستين، نائب المديرية  
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

#### اللجنة الاستشارية

كاترين بير انيس، المديرية  
أسلي بالي، مسؤول  
بروس راب، مسؤول  
غاري سيك، مسؤول  
فواد عبد المومني  
جمال أبو علي  
ياسر عكاوي  
هالة الدوسري  
صلاح الحجيلان  
عبدلغني الإيراني  
أحمد المخيني  
غانم النجار  
ليزا أندرسون  
شاول بخاش  
ديفيد بيرنشتاين  
روبرت بيرنشتاين  
نيثان براون  
بول شيفغيني  
هنا إدوار  
بهي الدين حسن  
حسن المصري  
منصور فرحان  
لبنى فريخ غور عيس  
أيل كروس  
عمر حمزاوي  
أسوس هاردي  
شوان جبارين  
مارينا بينتو كوفمان  
يوسف خلات  
مارك لينش  
أحمد منصور  
ستيفان ماركس  
عبد العزيز نعيدي  
نبيل رجب  
فيكي رسكين  
تشارلز شماس  
شيد شينبيرغ  
سوزان تاماسيبي  
كريستوف تانغي  
مصطفى تليلي

#### هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي  
ميشيل الكساندر، نائب المدير التنفيذي  
والمبادرات العالمية  
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج  
تشارلز لايتنغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات  
وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات  
إيما دالي، مديرة الاتصالات  
باربرا غوليلمو، مديرة المالية والإدارة  
بالاتوندي أولوجوجي، نائب مدير البرامج  
دينا بوكيمبير، المستشار العام  
توم بورتويس، نائب مدير البرامج  
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية  
جو سالوندرز، نائب مدير البرامج  
فرانيسيس سينا، مدير الموارد البشرية

والمراقبين المستقلين إلى مراكز الاعتقال لتخفيف خطر سوء المعاملة؛ ومعاقبة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب بطريقة مناسبة.

نطلب الحصول على معلومات عن أي خطوات اتخذت لتطبيق هذه التوصيات أو لتحسين ظروف حقوق الإنسان قبل 22 سبتمبر/أيلول 2018، لنتمكن من تضمين تقاريرنا القادمة موقف الوزارة:

1. هل أجرت الوزارة أو سلطة في صنعاء أي تحقيق في إدعاءات تعذيب أو سوء معاملة المعتقلين؟ في هذه الحالة، يُرجى تحديد عدد التحقيقات التي فُتحت ونتائجها. في حال أدت هذه التحقيقات لاتخاذ تدابير تأديبية أو ملاحقات جنائية، يُرجى إعطاؤنا معلومات دقيقة عن هذه الإجراءات ونتائجها.
2. يُرجى ذكر المواقع التي تستخدمها حاليا سلطات صنعاء كمراكز اعتقال، عدد الرجال والنساء والأطفال المعتقلين في كلّ موقع وعدد الذين أتهموا وطبيعة الاتهامات ضدّهم. كما يُرجى تحديد أي مراكز تخضع لسلطة وزارة الداخلية.
3. أي من هذه المراكز تقع تحت سلطة وزارة الداخلية: في صنعاء، السجن المركزي، وإدارة البحث الجنائي، وسجنا الثورة وهيرة الاحتياطيان؛ وفي الحديدة، السجن المركزي؟ ما هي الخطوات التي اتخذتموها أو نائب الوزير اللواء الركن عبد الحكيم هاشم الخيواني للتحقيق في ادعاءات المعاملة السيئة، ومعاقبة المسؤولين عنها بالشكل المناسب، وإطلاق سراح الموقوفين تعسفاً؟
4. أي من هذه المراكز غير الرسمية ما زالت تُستخدم كمواقع اعتقال: في صنعاء، مكتب الأمن القومي، ومكتب الأمن السياسي، وجامع زين العابدين؛ وفي الحديدة، مكتب الأمن السياسي، ونادي الضباط والقلعة؟ يُرجى توضيح مَنْ يدير كل من هذه المراكز غير الرسمية ولإمرة مَنْ يخضع كل مدير. ما الخطوات التي اتُخذت لضمان معاقبة المسؤولين عن المعاملة السيئة؟

مايكل بيج  
نائب مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
هيومن رايتس واتش

نسخة إلى:  
عليا الشعبي  
وزيرة حقوق الإنسان  
وزارة حقوق الإنسان  
صنعاء، اليمن

هشام شرف  
وزير الشؤون الخارجية  
وزارة الشؤون الخارجية  
صنعاء، اليمن